الفقـــر وحـــاجـــات المـــواطـن العـــراقـي الاســـاسيـــة

بغداد/ شاكر الصياح

تعرف الحاجات بوصفها الشروط والظروف الواجب توافرها لكي يستمر الانسان او الجماعة في الوجود وبانها تشكل الحاجات الموضوعية ، وقد تتحدد بحسب وعيهم بهذه الشروط والظروف الحاجات الذاتية ، وقد اختلف العلماء والمفكرون والباحثون على تحديدها بشكل دقيق لانعدام القياسات اللازمة للتحديد وللتمييز بين الضروريات والرغبات والخدمات والمصالح والمطالب ، وقد اوضح مشروع الامم المتحدة للتنمية هذه الضروريات بانها تشمل (الدخل المنتظم ، وتوفير الخدمات المجانية او المدعومة ، والحق في تملك اصول ثابتة تقدم خدمات استهلاكية اساسية ، ومستوى تعليمي ومهاري مقبول ، واتاحة وقت للمهام المنزلية وللاسترخاء ، وقدرة على اقتراض النقود") ،

ومن هذا الفهم اجد من الضروري التفكير من جديد وباستعادة مبتكرة، في قضية الحاجات الاجتماعية العراقية وطرق اشباعها وتوسيع دائرة تفعيلها، ذلك لان موقف اللامبالاة ازاء البيئة والموارد الطبيعية التي تمثل المصدر الرئيس للحاجات الاساسية، والنظر الى هذه الموارد كما لو كانت سلع لا غير، وانها معين لا ينضب، شجع على التبذير في استغلالها واستنزاف ما يتعذر تجدده منها، واهدار ثرواتها والاخلال بالتوازن الايكولوجي، ويكفي للتدليل على خطر هذا الموقف ان حاجة اساسية كالغذاء مثلا، تتعرض حاليا لتلوث المياه، وتقلص مصادرها العذبة (كمياه نهري دجلة والفرات") وانخفاض غلال المحاصيل الزراعية، وتدهور خصوبة الارض الصالحة للزراعة، وتآكل التربة نتيجة استعمال المبيدات والمخصبات، والانتشار الواسع للاغذية المعلبة وتلك المعدلة وراثيا والتي سمتها (منظمة السلام الاخضر") ب (اطعمة فرانكنشتاين")، كتحذير من المخاطر الصحية المحتملة لتناولها فضلا عن عولمة صناعة وتجارة الغذاء، وتصاعد ظروف وحالات الفقر والمجاعة والتصحر والاوبئة.

في العراق اليوم، وبعد انهيار النظام الديكتاتوري والتوجه نحو التأسيس الديموقراطي، في ظل ظروف اوهنت الفرد والجماعة من خلال غياب شبه كامل للحاجات البشرية الضرورية وليس الكمالية او الذاتية، مما دفع بالكثيرين الى طرح جملة تساؤلات يتلبسها الخوف والذعر والتحذير من اهمها ، وخاصة وان العمليات الارهابية واعمال العنف ما تزال تفعل فعلها في معظم مفاصل الحياة اليومية: ماذا لو استمر الحال على ما هو عليه لزمن طويل؟ وهل ان الدولة في وضعها الراهن قادرة على ادارة المجتمع وحمايته وتحقيق الرخاء وتوفير الحاجات البشرية؟ وما هو دور الفرد والجماعة في هذا المجال؟ وما هي حاجات كل منهما؟ واين هي منظمات المجتمع المدني والاحزاب والقوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية الان من هذا الموضوع؟ هذه التساؤلات وغيرها حملتها (المدى") الى عدد من المواطنين ومن شرائح مختلفة فكانت هذه الاجابات الصريحة والجريئة:

اول من التقيناهم و المواطن:

(جبار سلمان وادي") بكالوريوس هندسة زراعية وموظف متقاعد وسألناه: اي الحاجات الانسانية التي لم تتوفر لك حتى الان؟ هز رأسه وقال: عن اي الحاجات اتكلم؟ عن الماء؟ ام المجاري والكهرباء والمستشفيات ام عن المدارس والوقود والغلاء الفاحش؟ ام عن الامن المفقود؟ ام لقمة العيش التي اضحت هي الاخرى في غيابة الصعوبة، يتطلب الحصول عليها بذل جهود مضنية من قبل جميع افراد العائلة، هذا اذا حالفك الحظ ونجوت من مفخخة او عبوة ناسفة او قذيفة هاون او طلقة طائشة، او من قناص. ناهيك عن البيئة الملوثة وتفشي الكثير من الامراض المعدية وغير المعدية ومن اخطرها الامراض النفسية والاجتماعية، والتي استطيع ان اضع خطرها بموازاة خطر الارهاب.

.. واين دور الدولة في كل هذا؟

.. مفهوم الدولة، يشمل البرلمان والحكومة معا، البرلمان شبه معطل بسبب كثرة غيابات اعضائه المنتخبين من قبل كياناتهم واحزابهم وكتلهم الساسية.. كيف تقيم فاعلية منظمات المجتمع المدني بهذا الاتجاه؟

.. لا يختلف حالها عن حال البلاد عموما، فهي نفسها تشكو من فقدان حاجاتها الاساسية، فليس هناك من يعترف بها او يسمعها او يمول نشاطاتها، فهي لم تزل في طور الرضاعة.

.. على افتراض ان الاوضاع آلت الى الاستقرار والثبات، اي الحاجات تقدمها على سواها من حيث الاهمية والاولوية؟

.. انا اضع الحاجات الانسانية التي ذكرتها على مسافة واحدة فكلها تكتسب الاهمية ذاتها، فالكهرباء مثل الامن، وكذلك الخدمات البلدية والصحية والبيئية والتربوية والتعليمية ولقمة العيش، ثم تأتي بعدها الحاجات الذاتية والكمالية، لا اعتقد بان هناك انساناً لا يريد ان تتوفر له فسحة من الزمن يخلد فيها الى الراحة والترفيه عن نفسه، ويستطرد قائلا: اليست الحديقة المنتزه والمساحات الخضراء والشارع النظيف واماكن اللهو البرئ، وانسيابية المرور، والملبس اللائق، ووسائط النقل والاتصالات حاجات اساسية في الحياة المعاصرة؟

في الجامعة التكنولوجية، التقينا مجموعة من الطالبات اجتمعن حول طاولة بلاستيكية بيضاء، يتجاذبن اطراف الحديث وسألناهن اولا: انتن تمثلن الواجهة الامامية للمرأة العراقية، برأيكن، اي الحاجات الاساسية التي يتوجب على الدولة توفيرها للانسان العراقي؟ قالت احداهن (بتول عبد الصاحب") بعد ان جالت انظارهن في وجوه بعضهن البعض: الامن... الامن....الامن، لا نريد سوى الامن، والبقية تأتي، اذا استتب الامن، يمكننا ان نرفع اصواتنا عاليا للمطالبة بالحاجات الاخرى تباعا.

.... واين اصواتكن ازاء هذا الاهمال الواضح للحدائق والمزروعات الموزعة على اروقة الجامعة؟ ألا يؤثر هذا سلبا على واقع البيئة الدراسية؟

... اطلقت احداهن ضحكة خجولة وقالت: هذا كله بسبب نقص الخدمات وعدم وجود ماء لسقي الحدائق، فضلا عن ان الكثير من الطلبة لا يعير اهمية لها ويحاولون دوما العبث بها.

... هناك حاجات بشرية ضرورية واخرى ذاتية وكمالية، رتبيها لي حسب اهميتها لك كامرأة وطالبة جامعية؟

... الامن في المرتبة الاولى، ثم الخدمات البلدية، وتعزيز دور النظام والقانون، وتحديث كل ما نعده اليوم قديما باليا وبضمنها منظومات التعليم بكل مراحله، وتحسين ظروف العيش لجميع المواطنين كي ينعموا بحياة حرة كريمة، واتساع رقعة الحرية والديموقراطية الصحيحة، واعتقد بان الانسان العراقي بحاجة ماسة الى كل هذا.

... المواطن (ابو قتيبة") يعمل مصلحا للمولدات المنزلية قال لنا: اولى هذه الحاجات في العراق هو الامن والامان والسلام والصحة، فبدونهما لا وجود ولا معنى للحياة. وسألناه: على الصعيد الشخصي، ما هي الحاجات البشرية التي تفتقدها؟ قال: شخصيا، اتمنى ان يكون لي منزلا، لاني اسكن الان بالايجار، هذا اولا، وان يكون لي موردا ماليا ثابتا، وكذلك ان يكمل ولداي دراستهما الجامعية.

- الا ترى بان تزايد اعداد المولدات المنزلية يفاقم تلوث البيئة؟

❖ على ذكر المولدات، يوم امس، احضر لي احد اساتذة الجامعات مولدته بغية اصلاح عطل فيها، واخبرني بان عددها تجاوز الثلاثة ملايين مولدة، موضحا، بانها تنفث غازات سامة وقاتلة، عدا ما تنفثه عوادم السيارات.

❖ وما هو الحل؟

- الحل يكمن في توفير الطاقة الكهربائية، كي نتخلص نهائيا من هذه السموم التي نستنشقها مرغمين.

لقاؤنا الاخير كان مع الدكتور (م") استاذ العلوم السياسية والاقتصاد في كلية (س") وسألناه: كيف يتم قياس الحاجات البشرية في مجتمع مثل المجتمع العراقي؟ فقال: عادة ما يتم قياس الحاجات بمنهجية معيارية وعبر مقاييس ثلاثة تتكامل فيما بينها، اولها: مقياس سلة الغذاء المعيارية، وتحسب كلفة هذه السلة بحسب نسبة الانفاق المخصصة لاطعام مجموعة من الاسر، بناء على الاغذية المرصودة والمتطلبات الغذائية التي يحتاجها الانسان بحسب العمر والوزن والطول والنوع والعمل وعادات الطعام، وثاني هذه المقاييس، هو مقياس الحاجات الاساسية غير المشبعة الذي يعتمد المقارنة بين الاسر بالنسبة لحاجات معينة، ويقتصر الى حد كبير على مجموعة فرعية واحدة من المؤشرات المتاحة مثل (عدم كفاية مواد بناء السكن، والافتقار الى مورد للمياه وانظمة للصرف الصحي، وعدم التحاق القاصرين بالمدارس الابتدائية، وثالثهما: مقياس سلة السلع والخدمات، كصيغة معدلة لمقياس الحاجات الاساسية غير المشبعة الذي عدته بعض التقارير الدولية على انه (المقياس المثالي،") كوسيلة لتحديد اشباع مجموعة الحاجات الاساسية (التغذية، الاسكان، التعليم، الصحة") اذ يمكن ان تمثل كلفة هذه السلة خط الفقر.

❖وكيف ستواجه الدولة الفقر المتزايد في العراق؟

-في هذا الظرف بالذات، الدولة وحدها غير قادرة على تضييق دائرة الفقر، فثمة جهود اجتماعية لا بد منها بهذا الاتجاه، وهناك نماذج اتبعتها بعض دول جنوب شرق اسيا للحد من الفقر من خلال اعتبار ان الفقراء لديهم كفاءات، لاتقتصر على قدرة مقاومة شظف العيش فحسب، بل تسهم على نحو جوهري وابداعي في الناتج الاجمالي من التنمية، وان هذه الكفاءة تزداد اذا استطاعوا تنظيم انفسهم في تنظيمات تفتح لهم افاقا جديدة لتوجيه قدراتهم الابتكارية في اطار مسيرة التنمية، هذا الاطار يتمثل في مشاركة المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والتعبئة الاجتماعية.

❖هل يمكن ان يحدث هذا في العراق في الظروف الصعبة هذه؟

-لا يجوز النظر الى اوضاع العراق الراهنة على انها دائمية وابدية،بل هي في حقيقتها طارئة وانية ولابد من زوالها ذات يوم، عندئذ، وبالتعاون المشترك بين الدولة ممثلة بمؤسساتها الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والاجتماعية، يمكن تقليص دائرة الفقر، وخلق مناخات ملائمة لسد حاجات الانسان الاساسية وتوافر فرص العمل والارتزاق.

❖هل هناك تباين في الحاجات الاساسية بين المدينة والريف؟

-بالتأكيد، هناك تباين واضح باعتبار ان المجتمع الريفي هو مجتمع منتج للغذاء بشتى صنوفه، بمعنى، انه منتج لانواع من الطاقة التي يحتاجها الانسان، وتنحصر حاجاته الاساسية وكما اعتقد في الصحة والتعليم والسكن المناسب، وتلك التي تؤثر في الانتاج الزراعي، كمصادر المياه واصلاح الارض والحفاظ على الثروة الحيوانية والطاقة الكهربائية ومكننة الزراعة، وتشجيع المزارعين على زيادة المساحات المزروعة من خلال القروض المصرفية الميسرة وتنوع الموارد المائية.

في الختام نقول: هل من سبيل الى استلهام حصادها؟ وتأويل قيمها وتقاليدها ورصد المعوقات التي تكبلها؟ تلك هي مهمة عراقية واجبة.

ندوة عن ضعف الخدمات والفساد المالي

السماوة/ عدنان سمير

عقد المجلس المستقل لاهالي السماوة وفي ندوته الموسعة التي حضرها عدد كبير من ابناء المدينة لمناقشة الواقع الخدمي والامني للمدينة.

واكد السيد عدنان منشد في بداية الندوة الى ان المجلس جهة مستقلة لاتتبع الى حزب او جهة سياسية. ويسعى الى لملمة الشتات الحاصل بين ابناء المدينة من اجل رص الصفوف ومواجهة الخروقات الامنية التي تحصل بين الحين والاخر والتعاون مع الاجهزة الامنية.

فيما قال الدكتور حسن الداغر ان المجلس يسعى الى التكاتف مع الجهات المستقلة الموجودة في المدينة لتحقيق الحضور لها في مجلس المحافظة. وذكر ان التمثيل في المجلس كان ومازال على اساس حزبي وعشائري لايلبي الحاجة الجادة والحقيقية لاهل السماوة المدينة التى ظلت مغيبة. مما انعكس على مستوى الخدمات والادارة التي تغلغل فيها الفساد المالي والاداري.

واشر المحامي صاحب ال غريب عدداً من مواقع الخلل في الدوائر من خلال تمثيلة بعدد من اللجان شبه الرسمية. ذكر ان مجلس المحافظة دخل في صراع مع المحافظ بسبب تداخل الصلاحيات ولم ينتبه المجلس الى مهمته التشريعية والرقابية وظلت الثانية ضعيفة جدا فيما انشغل المجلس البلدي بتوزيع السمنت والمنتجات النفطية وليس حلها مما دفع الناس الى الهمس حوله واكتفت الاحزاب بمصالحها الحزبية والشخصية اولها التعيينات لزج عدد من اعضائه في هذه الجهة او تلك لتحقيق توجهاته الخاصة. وليس العدالة في التوزيع بين عموم المتقدمين للتعيين.

وقال كما ان الدوائر ليست بافضل حال فعلى سبيل المثال ان اليابانيين دفعوا قبل سنتين مبالغ كبيرة لاستيراد تسع مولدات كبيرة غير ان المقاول قام بجلب مولدات قديمة ومخالفة لشروط العقد. وذهب اليابانيون قبل سنة ومازالت القضية معلقة والمولدات متروكة في منطقة (الجربوعية) اكلها الصدأ. كما ان هناك ثمانية مولدات في السايلو اقترح مدير معمل سمنت الجنوب على الجهات المسؤولة تصليحها ولكن لم تكن هناك استجابة. كما ان اليابانيين قدموا مبالغ لفتح وتبليط عدد من الطرق الريفية وبعد ذهابهم تمرد البعض منهم وهرب قسم منهم.

واضاف اما مشروع الشقق السكنية ما زال يراوح في مكانه منذ اكثر من سنة على وضع حجر الاساس له. وغيرها من القضايا التي طرحها حول عدد من الدوائر.

الدكتور طالب عبد الحسين عضو مجلس المحافظة ان المحافظة يقول: مازالت مهمشة من قبل الدولة من حيث التخصيصات المالية وغيرها من العوامل التي ينبغي تقديمها للمحافظة التي كانت اول محافظة تسلمت الملف الامني في العراق.

قدمت انموذجا في مواجهة الخارجين عن القانون من خلال تكاتفها وتعاونها مع السلطة وخاصة العشائر والواجب يقضي ان نستمر بهذا الدعم لاستمرار سيادة القانون على الكل وتعزيز الوضع الامني الذي سيكون المفتاح للارتقاء بالواقع الخدمي والعمراني.

السيد حبيب حمد نصار نقيب المعلمين دعا الى رفض القوائم المغلقة واعتماد القوائم الفردية في الانتخابات القادمة في مجلس المحافظة. حيث ان مجلس النواب انتهى من القراءة الاولى لقانون مجالس المحافظات. وعليه يجب توجيه الناس الى اختيار العناصر الكفوءة والمؤهلة التي تقود العملية الانتخابية والمرشحين.

ظاهرة الدروس الخصوصية تتوسع بسبب الظروف الامنية

بغداد/ ايناس طارق

لا نتردد بالقول ان ظاهرة الدروس الخصوصية باتت تشكل ظاهرة اتسع نطاقها في السنوات الاخيرة ما جعل بعض الطلبة يعتمدون عليها لعدم استطاعتهم الذهاب الى المدرسة بسبب الاحداث الامنية الساخنة التي كانت السبب في اعتماد بعض الطلاب وليس جميعهم على الدروس الخصوصية على الرغم من ارتفاع اجور المدرسين الخصوصيين والتي وصلت في احيان كثيرة الى اكثر من ربع مليون دينار عراقي وقبل هبوط سعر الدولار كان المدرسين الخصوصيين يطلبون ان يكون الدفع بالدولار

واكثر الطلاب هم في الصفوف المنتهية يقول الطالب علي فاضل لم اذهب الى المدرسة سوى ايام قليلة وانا في السادس العلمي والاساتذة لا يشرحون المادة جيدا فاضطررت للذهاب الى المدرسين الخصوصيين وهذا كلفني مبلغ مليون دينار وذلك لاربع مواد دراسية.صحيح ان المبلغ كبير ولكن لااستطيع ان احقق النجاح اذا بقيت ادرس بمفردي ونحن لن نذهب الى المدرسة ونذهب فقط لتادية الامتحانات.

تقول الطالبة نور عماد وهي ايضا في الصف السادس الاعدادي انا منذ العطلة الصيفية اذهب الى المدرسين لانني على علم مسبق ان المدرسات لا يوضحن المواد الدراسية بشكل جيد وكذلك كثرة الانقطاع عن الدوام تكون السبب في الاسراع بالدروس مما جعلنا مضطرين الى دفع مبالغ كبيرة حتى نجد مكانا عند الاساتذة وهذا يكون بحجز مسبق لان الاستاذ ياخذ عدداً محدداً من الطلاب..

وطالبة اخرى في المرحلة الاعدادية الرابع عام تقول اضطررت الى اعادة السنة الدراسية لأن ظروفي المادية لم تسمح باخذ درس خصوصي في مادة الانكليزي وانا لم افهم شي من مدرسه المادة واكثر الطالبات يأخذن عندها دروساً خصوصية والتي لاتاخذ ترسب.يعني جميع الطالبات يجبرن على اخذ الدروس في هذه المادة؟ المدرسه لاتجبر الطالبات ولكن تقول لقد قلت تحتاجون الى فهم المادة بشكل اكبر والوقت في المدرسة لا يكفي؟ ونلاحظ ان ظاهرة الدروس الخصوصية اصبحت موضة لدى بعض الطلاب ويتبارون بينهم في من هو اكثر في اخذ الدروس الخصوصية وحتى بعض العوائل يتبارون بذلك.

يقول الطالب محمد اياد وهو في الصف السادس الابتدائي انا لا افهم على شرح المعلمة ولذلك اذهب الى معلمة اخرى تشرح المواد الدراسية وبشكل مبسط وتعطينا ملازم ولا تاخذ الكثير سوى مائة الف دينار ونحن عددنا يقارب العشرين طالباً وتعطينا جدول والوقت للحضور اليها.

هل يكون الدفع شهريا او اسبوعيا؟ يكون شهريا؟ نحن لا نريد ان نصيب المعلمة بعين الحسد ولكن مجرد عملية حسا بية بسيطة تعطينا الناتج الشهري؟؟

وكانت هناك وجهات نظر عديدة لبعض المدرسات تقول المعلمة سناء انا لا آخذ الدروس الخصوصية ولا أحبذها نعم كنت في السابق افعل ذلك لا ن الراتب كان لا يكفينا لايام.وبعض الزميلات يأخذه الطلاب بعد ان يذهب اولياء الامور اليهن ويطلبون منهن اعطاء ابناءهم الدروس.

ومعلمة اخرى تقول الطلاب لايدرسون جيدا في البيت ولا ينتبهون الى المعلمة اثناء الدرس فيأتون الينا لتدريس ابناءهم نحن لا نسميها دروساً خصوصية نحن نقوم بشرح المادة وبذل الجهد معهم لتحقيق النجاح وهناك عوائل لا تتابع ابناءها بشكل يومي فياتون الى المدرسين للتخلص من هذه المسؤولية.

وتقول المشرفة جنان من تربية الكرخ ان الدروس الخصوصية سابقا وفي الوقت الحاضر غير مسموح بها ونحن دائما عند ذهابنا الى المدارس نبلغ الهيئات التدرسية بذلك.ولا يمكن السيطرة عليها لا نها خارج المدرسة. ولكن الظروف الامنية لم تسمح للهيات والادارات المدرسية باعطاء دروس تقوية للطلاب والكل على علم بذلك.

يقول الاستاذ كريم مدير مدرسة ان لجوء الطلاب والطالبات الى الدروس الخصوصية بسبب الظروف الامنية والانقطاعات الكثيرة عن الدراسة السبب وراء ذلك وكذلك الطلبة المهجرين الى مناطق اخرى وتركهم الدراسة وهم في المرحلة الدراسية الاخيرة وعدم ذهابهم الى المدارس جعل من هو متمكن ماديا اللجوء الى الدروس لانه لا يستطيع الاعتماد على نفسه وفهم المواد الدراسية..